Distribution: Restricted EB 2003/80/R. 36/Rev.1 18 December 2003
Original: English البند 11(هـ)(i) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

من أجل

مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية في شمال ولاية مسيلة

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة III

الموازين والمقاييس III

خريطة منطقة المشروع IV

موجز القرض V

موجز المشروع VI

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق **1**

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الجزائر 2

الجزء الثاني – المشروع **3**

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 3

باء – الأساس المنطقي للمشروع واستراتيجيته 4

جيم – أهداف المشروع ونطاقه 5

دال – عناصر المشروع 6

هاء – التكاليف والتمويل 8

واو – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 11

زاي – التنظيم والإدارة 12

حاء – المبررات الاقتصادية 12

طاء – المخاطر 13

ياء – الأثر البيئي 13

كاف – السمات الابتكارية 14

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني **14**

الجزء الرابع – التوصية **14**

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها **15**

APPENDIXES

الذيول

الصفحة

1	I.	**COUNTRY DATA** **الأول – البيانات القطرية**
2	II.	**PREVIOUS IFAD FINANCING IN ALGERIA** **الثاني – تمويل الصندوق السابق في الجزائر**
3	III	**IFAD PORTFOLIO, STRATEGIC FRAMEWORK AND LESSONS** **الثالث – حافظة الصندوق، الإطار الاستراتيجي والدروس**
4	IV.	**CADRE LOGIQUE (LOGICAL FRAMEWORK)** **الرابع – الإطار المنطقي**
7	V.	**COÛTS ET FINANCEMENT (COST AND FINANCING)** **الخامس – التكاليف والتمويل**
9	VI.	**ORGANIGRAMME DU PROJET (PROJECT ORGANIZATIONAL CHART)** **السادس – الهيكل التنظيمي للمشروع**
10	VII.	**ANALYSE ÉCONOMIQUE ET FINANCIERE (ECONOMIC AND FINANCIAL ANALYSIS)** **السابع – التحليل الاقتصادي والمالي**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	دينار جزائري
1.00 دولار أمريكي	=	80 دينار جزائري
001. دينار جزائري	=	0.0125 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

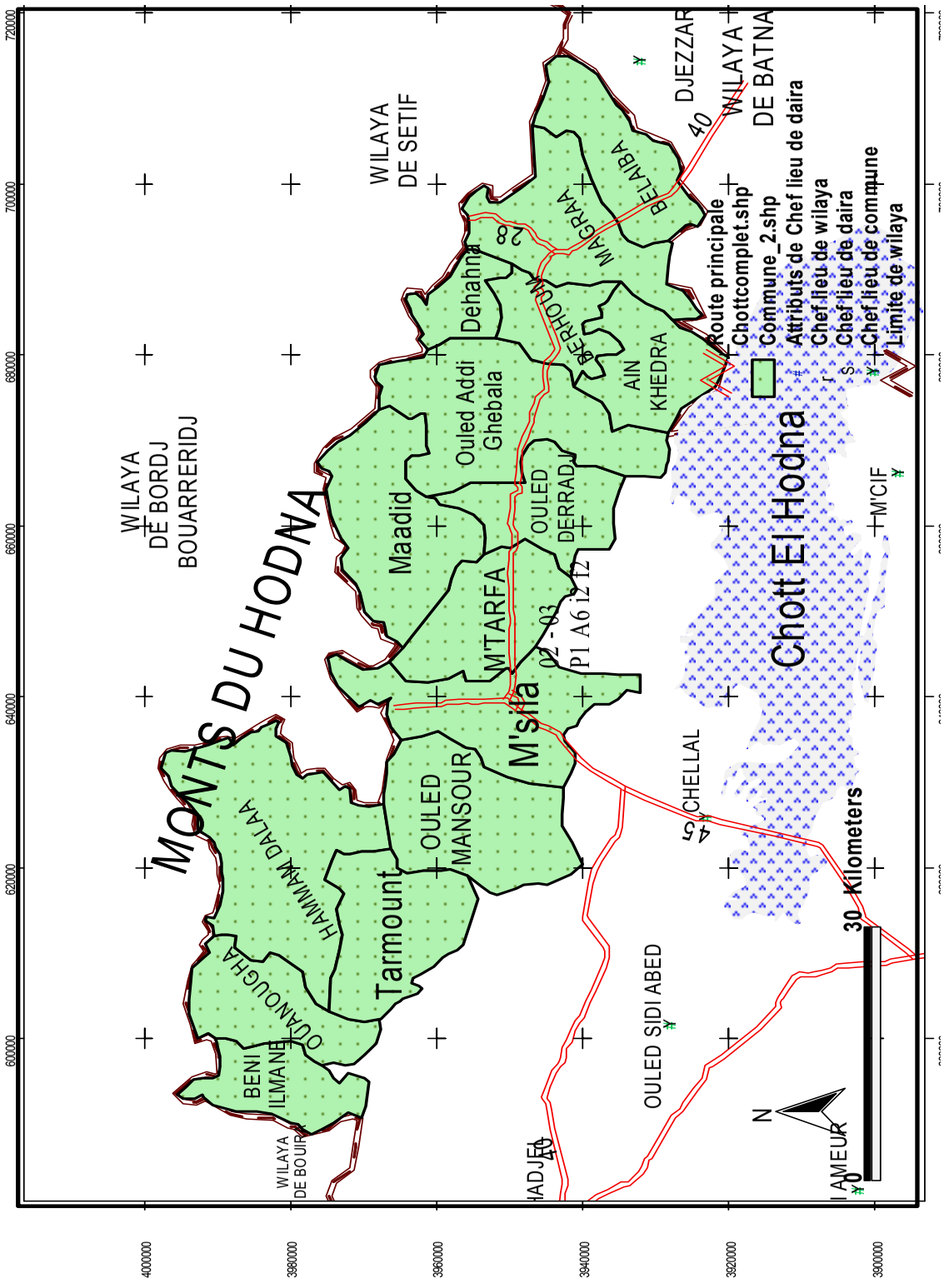

المصدر : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية في شمال ولاية مسيلة

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
الوكالة المنفذة:	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
التكلفة الكلية للمشروع:	29.8 مليون دولار أمريكي[1]
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	**12.15** مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 17.6 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا
مساهمة المقترض:	9.9 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.4 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

[1] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ سيعود المشروع بالفوائد المباشرة وغير المباشرة على 535 264 من سكان الريف في منطقة المشروع. وسوف يتألف المستفيدون المباشرون من 958 22 أسرة فقيرة تعيش في مزارع صغيرة تشكل مصدر كل أو بعض دخلها. ويستهدف المشروع أيضا: (i) النساء الفقيرات المعيلات للأسر من أجل تحسين مستواهن المعيشي وظروف عملهن؛ (ii) الفتيات الملتحقات بالتعليم الابتدائي الراغبات في ممارسة الأنشطة غير الزراعية المولدة للدخل؛ (iii) الشباب العاطل عن العمل والذي يرغب في ممارسة المشروعات الصغيرة أو الحصول على التدريب في مجال الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. أما أنشطة المشروع الأخرى، مثل إصلاح الطرق الريفية ونشر معلومات السوق وإنشاء الخدمات المالية الريفية ودعم لجان التنمية المحلية سوف تفيد، بشكل مباشر أو غير مباشر، معظم سكان منطقة المشروع. وسوف يستفيد نحو 000 126 شخص من أنشطة التنمية الزراعية، بما في ذلك تحسين الموارد الرعوية المفتوحة والرعوية الحرجية، والإنتاج الحيواني، وبرامج صون التربة والمياه. وسوف يستفيد جميع أصحاب الحيازات الصغيرة، ونساء الريف، والمعدمين، والرابطات القاعدية من الدعم الذي سيقدمه المشروع لتنمية المشروعات الصغيرة.

لماذا هم فقراء؟ سبب الفقر في منطقة المشروع يرجع إلى عدم كفاية الخدمات الاجتماعية الاقتصادية، وسوء البنية الأساسية، وقلة الفرص المتاحة لكسب الدخل بسبب سوء إدارة موارد الأراضي والمياه. والأسر الفقيرة تكون عادة كبيرة العدد كثيرة الأطفال والمعولين. ومعدل البطالة مرتفع حيث يبلغ 29% في المتوسط. وتقل مساحة 80% من المزارع عن عشرين هكتارا، ويقوم الإنتاج الزراعي على أساس الإنتاج البعلي للحبوب والتربية الحيوانية. وتتمثل القيود الرئيسية التي يتعرض لها المستفيدون في سوء خدمات الدعم وضعف البنية الأساسية للخدمات المالية الريفية وانخفاض معدل تحويلات العاملين بالخارج. وتشمل القيود الرئيسية الأخرى تدهور البنية الأساسية للطرق الريفية والاستثمارات المحلية مما أدى إلى ضعف إمكانية الحصول على مستلزمات التكنولوجيا المناسبة ونقلها.

ماذا سيفعل المشروع لهم؟ سينفذ المشروع على مدى سبع سنوات وسيركز على: (i) تعزيز عمليات البرمجة القائمة على المشاركة وبناء قدرات المنظمات القاعدية وتعزيز الإدارة العامة المحلية في الولاية من خلال الترويج لإنشاء الرابطات والمجموعات المحلية وتدريب موظفيها وأعضاء مجالس إدارتها في مجال التنمية القائمة على المشاركة؛ (ii) تكوين الأصول الاجتماعية الاقتصادية والإنتاجية. وسوف يتضمن ذلك إصلاح الشبكات الصغيرة للري بالغمر وتخصيص أراضي الدولة كحقوق امتياز (وليس أراضي الملكية الجماعية) لزراعة أشجار الفاكهة، وصون التربة، وتحسين إنتاجية وإدارة نظم الرعي الحرجية، والإنتاج الحيواني والتربية الحيوانية، وإصلاح الطرق الريفية القائمة، وإقامة نقاط توزيع المياه؛ (iii) تنفيذ مبادرات داعمة لسكان الريف بما يسهم في زيادة وتنويع مصادر الدخل بتوفير الخدمات المالية المحلية المستدامة لا سيما للنساء والشباب العاطل عن العمل.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سوف يتبع المشروع نهجا يركز أساسا على الإعداد القائم على مشاركة المجموعات المحلية والمنظمات القروية في وضع خطط التنمية المحلية واتخاذ القرارات. وسوف تعزز مشاركة

المجتمعات الريفية في جميع مراحل تجهيز المشروع، ابتداء من تحليل الوضع الراهن حتى اختيار وتحديد أولويات الأنشطة الإنمائية وتحديد الخيارات أمام الإدارة. ويقوم هذا النهج على أساس ثلاثة مبادئ أساسية هي: التشاور، والمشاركة في تخصص موارد المشروع، وتعزيز دور المستفيدين في عمليات التنفيذ. وقد بدأت هذه العملية فعلا عند وضع تصميم المشروع من خلال إجراء التقدير الريفي القائم على المشاركة عند صياغة المشروع من أجل تحديد احتياجات السكان المستهدفين وأولوياتهم.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
من أجل
مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية في شمال ولاية مسيلة

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية بما قيمته **12.15** مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 17 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط متوسطة للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية في شمال ولاية مسيلة. ويكون أجل القرض 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **الأداء الاقتصادي.** أثناء فترة الازدهار النفطي في الجزائر تحسنت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بشكل ملحوظ بفضل الاستثمارات الكبيرة في مجال التعليم والصحة وتطوير البنية الأساسية وتنفيذ نظام سخي للدعم. وبعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 1986، خفض الدعم وبدأت البلاد تشهد عشر سنوات من التدهور الاقتصادي الذي رافقه انخفاض كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل والاستهلاك الأسري. وانخفض متوسط معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة 1% سنويا على مدى الفترة 1990–1998. بينما توقف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية. وفي تلك الفترة ارتفعت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% في السنة، بينما انخفض معدل النمو الاقتصادي انخفاضا حادا. ونفذت الحكومة برنامجا للإصلاح الهيكلي بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي في الفترة 1994–1998. وفي عام 2001 بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 2.6 في المائة. ويقوم هيكل الاقتصاد على الصناعة حيث حققت 55% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في 2001 بينما بلغ نصيب الخدمات فيها 35% والزراعة 10%، برغم أن الزراعة وفرت 25% من مجموع فرص العمل.

2 - **القطاع الزراعي.** منذ بداية إجراءات الإصلاح الزراعي في عام 1987، تحول القطاع الزراعي في الجزائر إلى نظام يقوم على أساس المزارع الصغيرة والمتوسطة، التي يقوم فيها القطاع الخاص بدور رائد ليس فقط في مجال

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

الإنتاج وإنما أيضا في مجال الأنشطة الرئيسية والفرعية. وتقع جميع الأراضي الزراعية تقريبا في الجزء الشمالي من البلاد، أي منطقة التل. والنشاط الرئيسي في هذه المنطقة السهلية هو الرعي. أما في منطقة الصحراء الواقعة جنوبا فقد توسع النشاط الزراعي مع زيادة استخدام مخزون المياه الجوفية. وتوجد عوامل عديدة تهدد قاعدة الموارد الطبيعية، وهي: انجراف التربة، والتصحر، والإفراط في الرعي، وترسب الطمي أمام السدود، وارتفاع نسبة ملوحة التربة، وزحف الرمال على الأراضي الزراعية.

3 - **الإنتاج الزراعي.** تعتمد البلاد على استيراد الحبوب ومنتجات الألبان، والسكر، وزيت الطعام. وقد زادت المساحة المزروعة بالحبوب على مدى العشرين سنة الماضية وكان ذلك على حساب أراضي المحاصيل المعمرة والأراضي الرعوية. ولم تزد مساحة الأراضي المزروعة بالخضر وتناقصت إنتاجيتها. وانخفضت المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة في العقدين الماضيين، كما انخفض إنتاج المحاصيل المعمرة باستثناء نخيل التمر. ويمثل الإنتاج الحيواني نحو 50% من الإنتاج الزراعي ويسهم بشكل ملحوظ في الأمن الغذائي للبلاد من حيث توفير منتجات اللحوم وليس من حيث منتجات الألبان.

4 - **القيود والفرص.** فيما يلي القيود الرئيسية التي تعرقل تنمية القطاع الزراعي: (i) التعرض للأحوال المناخية القاسية وتقلبها واقتران ذلك بقصور استخدام موارد المياه وعدم كفاية تنميتها لأغراض الري؛ (ii) قلة المساحة القابلة للزراعة وتدهور خصوبة التربة؛ (iii) استمرار استخدام الأنماط المحصولية وتقنيات الإنتاج التقليدية واقتران ذلك بقلة استنباط الحزم التكنولوجية المناسبة وضعف خدمات الدعم؛ (iv) عدم توافر الخدمات المالية الريفية المتاحة لسكان الريف؛ (v) عدم توافر الموارد البشرية المدربة على استخدام النهج التشاركي في التنمية الريفية. وتم مؤخرا إتاحة هذه الفرص في إطار برنامج الحكومة للتنمية الاقتصادية للفترة 2000–2004. وتهدف هذه البرامج، فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، إلى استقرار وتعزيز الإنتاج الزراعي. وسوف يتحقق الهدف الأول من خلال تسوية قضايا حيازة الأراضي، بما في ذلك التشريعات الخاصة باستخدام وإدارة المراعي وخصخصة الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والتوسع في مساحة الأراضي القابلة للزراعة من خلال الإصلاح الزراعي والاستثمارات الزراعية. وسوف يتحقق الهدف الثاني من خلال ترشيد استخدام موارد المياه وتوفير الحوافز لاستثمارات القطاع الخاص وتحسين خدمات الدعم المقدمة للقطاع الزراعي.

باء – استراتيجية الصندوق في التعاون مع الجزائر

5 - **سياسة الجزائر في استئصال الفقر.** بالرغم من الجهود التي تبذل لاستئصال الفقر من خلال إقامة شبكات الأمان الاجتماعي، فقد ظلت التحولات الحقيقية متواضعة ويوجد عدد كبير من الأشخاص لا يستفيدون منها شيئا. ويصدق ذلك بصفة خاصة على سكان الريف، بما في ذلك العاطلين عن العمل (من غير رؤساء الأسر) وأصحاب الحيازات الصغيرة. وشرعت الحكومة في تنفيذ خطة للإنعاش الاقتصادي (2001–2004) بهدف إدخال تحسينات نوعية ومستدامة في الظروف المعيشية من خلال التركيز على العمالة وتطوير البنية الأساسية المجتمعية، لا سيما في أشد المناطق الريفية حرمانا. ويدعم برنامج الحكومة للتنمية الاقتصادية باستراتيجية قومية للحد من الفقر برعاية وزارة العمل الاجتماعي والتضامن القومي. وهكذا فإن الحكومة تشجع على تنمية المزارع الصغيرة والمتوسطة كما تشجع القطاع الخاص ليس فقط على زيادة الإنتاج بل وأيضا على تولي المسؤولية عن الأنشطة الرئيسية والفرعية معا. وقد

أخذت الحكومة، منذ عام 2000، تدعم بقوة الاستثمار في القطاعين الزراعي والريفي في إطار الخطة الوطنية للتنمية الزراعية التي لا تستهدف فقط المزارع وإنما تستهدف أيضا المناطق الريفية التي لم تكن تدمج في التيار الرئيسي للتنمية. وفي يوليو/تموز 2002 تم توسيع الخطة وازدادت تركيزا على التنمية الريفية وأصبحت تعرف بالخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية مؤكدة على الحاجة إلى توحيد وتعزيز البعدين الزراعي والريفي في الخطة.

6 - بغية تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية كثفت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الحوار مع سكان الريف واعتمدت أدوات تمويلية تناسب طبيعة الظروف الزراعية والريفية. وتشمل هذه الأدوات: (i) الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الزراعية الذي يدعم تمويل الاستثمارات الزراعية؛ (ii) صندوق مكافحة التصحر وتنمية المراعي ومنطقة السهل المنشأ حديثا الذي سيدعم مربي الماشية الذين يستثمرون، فرادي وجماعات، في منطقة السهل؛ (iii) صندوق التنمية الريفية والأراضي الزراعية وفقا لحقوق الامتياز الذي يدعم: (أ) التنمية في أرضي الدولة الممنوحة للأفراد وفقا لحقوق امتياز طويلة الأجل؛ (ب) تنفيذ مشروعات التنمية الريفية المحلية في المناطق القريبة من الفقراء التي تهدف إلى تشجيع التنمية الريفية في هذه المناطق كاستراتيجية رئيسية لها.

7 - **استراتيجية الصندوق في الجزائر**[2]. تهدف استراتيجية الصندوق في الجزائر، ضمن هذا الإطار، إلى زيادة إنتاجية ودخل الأنشطة المستدامة التي يمارسها الرجال والنساء من المجموعة المستهدفة. ويركز الصندوق جهوده على ثلاث مناطق زراعية إيكولوجية يرتفع فيها معدل الفقر عن المستوى الوطني وتعتبر بدائل العمل الزراعي فيها محدودة (وهي المناطق الجبلية في الشمال، ومناطق السهول والصحراء في الجنوب) كما يركزها على القطاع الفرعي لمصايد الأسماك. وينصب التركيز على: (i) تلبية الاحتياجات الأساسية للمجموعة المستهدفة وتطلعها إلى حلقة بيئة مواتية للنمو وإقامة صلات أقوى بينها وبين الأوضاع الخاصة بهم بإتباع نهج التنمية في مناطق محددة؛ (ii) الترويج للتخطيط والتنفيذ القائم على الأساس المحلي اللامركزي من خلال تقديم الدعم لإنشاء وتعزيز المؤسسات المحلية والمنظمات القاعدية؛ (iii) زيادة إمكانية حصول المجموعة المستهدفة على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي والمياه والدراية التكنولوجية والخدمات المالية؛ (iv) التشجيع على إدارة الموارد الطبيعية المرتبطة بتنويع الإنتاج ودعم المجتمعات المحلية التي تتمتع بميزة نسبية في الأسواق.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

8 - **الموقع**. تبلغ مساحة منطقة المشروع 500 306 هكتار من الأراضي الجبلية شمال ولاية مسيلة. وتمتد المنطقة من المنحدرات الجنوبية لجبال الحضنة إلى شط الحضنة جنوبا وتشمل 15 بلدية. ويعتبر الدوار (القرية) أو المشطة هي الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي وتتألف عادة من عدة مساكن منعزلة أو متلاصقة في مركز البلدية أو في تجمعات ثانوية وتضم 80 أسرة في المتوسط. وتشمل منطقة المشروع نحو 435 دوارا.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الثالث.

9 - **المجموعة المستهدفة.** سيعود المشروع بالفائدة المباشرة وغير المباشرة على 535 264 من سكان الريف في منطقة المشروع. ويتألف المستفيدون المباشرون من 958 22 أسرة فقيرة تعيش في مزارع صغيرة تمثل مصدر جميع أو بعض دخلها. ويستهدف المشروع أيضا: (i) النساء المعوزات المعيلات للأسر لمساعدتهن على تحسين أحوالهن المعيشية وظروف عملهن؛ (ii) الفتيات اللاتي يمتلكن مهارات مهنية ومستعدات لممارسة الأنشطة غير الزراعية المولدة للدخل؛ (iii) الشباب العاطل عن العمل المهتم بممارسة المشروعات الصغيرة أو الحصول على التدريب في المجال الزراعي وغير الزراعي. ويرتفع معدل البطالة بين هذه المجموعة حيث تبلغ 36.5% مقارنة بالمتوسط على الصعيد الوطني البالغ 29 في المائة.

10 - **القيود والفرص.** أكدت نتائج التقدير الريفي القائم على المشاركة الذي تم إجراؤه أثناء صياغة المشروع والتيقن منها أثناء عملية التقدير أن سبب الفقر في منطقة المشروع يرجع إلى عدم كفاية الخدمات الاجتماعية الاقتصادية وقلة الفرص المتاحة لكسب الدخل بسبب تدهور حالة قاعدة الموارد الطبيعية. وتتألف الأسر الفقيرة عادة من عدد كبير من الأطفال والمعولين. ويتراوح معدل البطالة بين 36% و44% بحسب الموقع. وتقوم النظم الزراعية على أساس إنتاج الحبوب وتربية الحيوانات الصغيرة يرافقها الاستخدام غير الكفء لموارد المياه. ويعيش السكان المستهدفون في ظل ظروف صعبة ويواجهون سلسلة من القيود التي تعرقل تنميتهم. وتشمل هذه القيود ضعف البنية الأساسية للطرق الريفية التي تعوق الاتصال وتضعف من فرص التسويق والتخزين والتجهيز، وسوء الخدمات الاجتماعية، وعدم كفاية نقل مجموعة المستلزمات التكنولوجية المناسبة، وضعف الإرشاد الزراعي والدعم الاستشاري. ولا تزال فرص الحصول على أموال الدعم الحكومية المختلفة محدودة جدا في منطقة المشروع بسبب الافتقار إلى المعلومات والدعم، كما يعتبر الحصول على الائتمان الرسمي شبه مستحيل أمام معظم الأسر. وبالرغم من هذه القيود توجد إمكانات جيدة لتحسين مستوى دخل السكان وأحوالهم المعيشية. وتتمتع منطقة المشروع بموارد طبيعية يمكن، إذا أحسنت إدارتها، أن تتيح فرصا جيدة في زيادة الدخل وتنويعه. وتتمتع منطقة المشروع بموارد طبيعية يمكن، إذا أحسنت إدارتها، أن تتيح فرصا جيدة قي زيادة الدخل وتنويعه. فضلا عن ذلك أبدى السكان قدرا كبيرا من التضامن والعزم عند تعرضهم للشدائد كما أنهم يشعرون بارتباطهم القوي بأرضهم، كذلك برهنوا على رغبتهم القوية في العمل في إطار نظام إنتاجي أكثر كثافة وتنوعا.

باء – الأساس المنطقي للمشروع واستراتيجيته

11 - **الأساس المنطقي للمشروع.** يتفق المشروع مع سياسات الصندوق والحكومة المتعلقة بالحد من الفقر الريفي مع التركيز الخاص على صغار المزارعين، والشباب العاطل عن العمل، ونساء الريف مع تعزيز ذلك بتحسين إدارة الموارد الطبيعية. ويستجيب المشروع أيضا لاستراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في دفع عجلة التنمية الريفية من خلال إجراءات التنمية المحلية التي تمثل الاتجاه الرئيسي للاستراتيجية. وقد صمم المشروع بهدف التركيز على التنمية في المناطق الجبلية التي يرتفع فيها معدل الفقر. وسوف يسهم المشروع في الاختبار والتيقن من النهج المفاهيمية المختلفة من أجل توسيع نطاقه وتكراره فيما بعد في المناطق الجبلية الأخرى في البلاد. ويسعى المشروع أيضا إلى زيادة مشاركة المستفيدين من خلال تحقيق اللامركزية وإنشاء وتدعيم المؤسسات المحلية مع التركيز الخاص على قضايا التمايز بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك سيوجد المشروع الأصول الإنتاجية الاجتماعية–الاقتصادية وييسر

حصول المستفيدين عليها بربطهم بالبرامج الوطنية الجارية للتنمية الزراعية والريفية. وفي ضوء القيود الاجتماعية والمؤسسية القائمة سوف يتطلب الأمر بذل جهود كبيرة في مجالات مثل التدريب ونقل التكنولوجيا المناسبة وبناء المؤسسات. وهكذا سيكون المشروع بمثابة منتدى لاستمرار الحوار بشأن السياسات مع الحكومة حول القضايا المختلفة التي تهم فقراء الريف، مثل تحقيق اللامركزية لعملية اتخاذ القرارات وإنشاء المؤسسات المحلية المواتية للفقراء، وحصول فقراء الريف على الأصول الإنتاجية مثل الأراضي والمياه والخدمات المالية.

12 - **نهج المشروع**. سيركز هذا النهج أساسا على الصياغة التشاركية لخطط التنمية المحلية مع التركيز القوي على اتخاذ القرارات من جانب المجموعات المحلية والمنظمات القاعدية في القرى المستهدفة. وسوف تعزز مشاركة المجتمعات المحلية الريفية في جميع مراحل المشروع، اعتبارا من تحليل الأوضاع الراهنة حتى اختيار إجراءات وأولويات التنفيذ وتحديد خيارات الإدارة. فضلا عن ذلك سيؤدي المشروع إلى تحسين حصول المجموعات المستهدفة على الفوائد التي تحققها البرامج الوطنية للتنمية الزراعية والائتمان.

13 - **استراتيجية المشروع**. النقطة التي ينطلق منها المشروع هي الدوار حيث سيشترك المستفيدون (الرجال، والنساء، والشباب العاطل عن العمل) في جميع مراحل التخطيط وانتهاء بالتنفيذ مما يضمن تعميق الإحساس بملكية استثمارات المشروع. وسيطبق المشروع نهجا تشاركيا في مساعدة المستفيدين على إعداد خطط التنمية القروية لفترة سبع سنوات. وستشمل هذه الخطط اتخاذ إجراءات مختلفة لتجميع المياه وترشيد استهلاكها، وتحسين تقنيات الإنتاج المحصولي والحيواني، وتحسين إدارة موارد الرعي الحرجية وترشيد استغلالها، وتطوير البنية الأساسية الاجتماعية (مثل الإمداد بمياه الشرب وإقامة الدروب الريفية) والحصول على الخدمات المالية المحلية والترويج للمشروعات الفردية الصغيرة بجانب الأنشطة الإنمائية الأخرى (مثل الإسكان، والكهرباء، والتعليم). ويعد التيقن من خطط التنمية القروية على مستوى القاعدة السكانية، وتوحيدها على مستوى البلدية، سوف تعرض لإقرارها على اللجنة الفنية بالولاية وفقا للإجراءات المستخدمة في إطار الخطط الوطنية للتنمية الزراعية والريفية. وسوف تنفذ كل خطة بموجب عقود سنوية تبرم مع المجتمع المحلي المعني. وسوف تشكل هذه الخطط بدورها مشروعات التنمية الريفية المحلية المتجاورة التي ستمول من أموال المشروع بالإضافة إلى مبالغ الدعم الوطنية الأخرى وبرامج التنمية المجتمعية وفقا للإجراءات الجارية.

جيم – الأهداف والنطاق

14 - **الأهداف**. الهدف الشامل للمشروع هو المساهمة في الحد من الفقر الريفي من خلال التنويع والزيادة المستدامة في دخل معظم سكان الريف الضعفاء وذلك من خلال إعمار الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل يحقق الاستدامة. ويهدف المشروع تحديدا إلى: (i) بناء القدرة المحلية على تخطيط التنمية الريفية على مستوى القاعدة، وتصميم وتنفيذ المشروعات المحلية باستهداف السكان الأشد حرمانا؛ (ii) ضمان استدامة التنمية والإنتاجية الزراعية من خلال إعطاء الأولوية لتجميع المياه السطحية وبذل الجهود لمنع تدهور حالة الأراضي الزراعية؛ (iii) اتخاذ مبادرات دعم سكان الريف التي تسهم في زيادة وتنويع وضمان تحقيق دخل مستقر من خلال الحصول المستدام للخدمات المالية لأعضاء المجموعة المستهدفة الذين يقل أو ينعدم حصولهم عليها، لا سيما النساء والشباب.

دال – العناصر

15 - سينفذ المشروع على مدى سبع سنوات ويتألف من العناصر الخمسة التالية: (i) بناء القدرات المحلية؛ (ii) صون التربة والمياه والتنمية الزراعية؛ (iii) تطوير شبكات الري الصغيرة والمتوسطة والبنية الأساسية الاجتماعية–الاقتصادية؛ (iv) النظم المالية اللامركزية والترويج للمشروعات الفردية الصغيرة؛ (v) وحدة تنسيق المشروع وإدارته.

16 - **بناء القدرات المحلية.** يتضمن هذا العنصر تطوير المبادرات المجتمعية على مستوى الدوار فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم خطط التنمية القروية، ومشروعات التنمية الريفية المحلية المتجاورة، بأسلوب يضمن مراعاة اعتبارات التمايز بين الجنسين. وسوف يتحقق ذلك من خلال حملات التوعية، والتدريب، ومحو الأمية الوظيفي، ونشر المعلومات، بدعم من فرق وكلاء التنمية المجتمعية من الرجال والنساء والتقنيين السابق تدريبهم على إتباع النهج التشاركية وتقنيات التخطيط المحلي.

17 - سوف تيسر عملية إعداد خطط التنمية القروية بالاستعانة بتسعة من وكلاء التنمية المجتمعية وتسع من وكيلات التنمية المجتمعية، ستتم إعارتهم للمشروع من إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية المتخصصة أو من جهة خاصة بموجب عقد، بالإضافة إلى تسعة فنيين ستوفرهم الأجهزة الفنية في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. وسيعمل في كل دوار مستهدف فريق يتألف من وكيل ووكيلة للتنمية المجتمعية، وأحد الفنيين يعاونهم أخصائيون من وحدة تنسيق وإدارة المشروع وموظف من الأجهزة الفنية في الولاية والأقسام التابعة لها. وستوفد الفرق المختلفة إلى الدوائر الثلاث (الوحدات الزراعية أو الأقسام الحرجية على مستوى دوائر الوزارة) في منطقة المشروع حيث سيشكلون وحدات التوعية والبرمجة والرصد. وستزود هذه الوحدات بوسائل النقل، وأجهزة كمبيوتر، ومعدات مكتبية. كما سيوفر المشروع التدريب في مجال الإعداد التشاركي لخطط التنمية القروية.

18 - **صون التربة والمياه والتنمية الزراعية.** يشمل هذا العنصر العناصر الفرعية التالية: (i) صون التربة وإنعاش إنتاجية النظم الإيكولوجية للرعي الحرجي من خلال صون التربة والمياه؛ (ii) دعم أنشطة تكثيف الإنتاج بإدخال زراعة أشجار الفاكهة وتعزيز الخدمات التقنية؛ (iii) تحسين المراعي وتنمية الإنتاج الحيواني من خلال تحسين تغذية الحيوانات وإدارة القطعان.

- **صون التربة والمياه.** ستشمل هذه الأنشطة توفير الحماية من انجراف التربة بسبب اندفاع المياه من خلال المعالجة الآلية للأخاديد (000 34 متر مكعب). وسوف تشمل هذه المعالجة أيضا 100 8 هكتار من المسارب البسيطة التي يمكن التحكم فيها ولكنها تهدد البنية الأساسية وتسبب انجراف التربة في الأراضي الزراعية والرعوية. وسيشجع المشروع أيضا على إعمار 600 هكتار من الأحراج الطبيعية الشديدة التدهور ويرافقها إدخال الأنشطة الإنتاجية المولدة للدخل (مثل نباتات العرعر، والزهر العسلي، والنباتات الطبية التقليدية).

- **دعم تكثيف إنتاج المحاصيل.** تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة الدخل الزراعي بتحويل نظم الإنتاج من خلال تنمية: (i) أشجار الفاكهة والخضروات في المناطق المواتية؛ (ii) تحسين تقنيات الإنتاج؛ (iii) تدعيم

خدمات الإرشاد؛ (iv) تدريب المزارعين والموظفين الفنيين في الخدمات الزراعية في الولاية. وسيدعم المشروع المستفيدين في تنمية 500 3 هكتار من أشجار الفاكهة في المناطق الجبلية والمناطق العليا بسفوح التلال. أما في المناطق السفلى منها فسوف يروج المشروع لتحويل بساتين الفاكهة القديمة إلى منطقة شجرية حديثة بزراعة 200 هكتار من أشجار المشمش. وسيعقد المشروع اتفاقات مع المعهد الفني لأشجار الفاكهة والمعهد الفني لإنتاج الحبوب من أجل تنفيذ برنامج البحث والتطوير وتقديم الدعم الفني بتمويل من المشروع لبحث الموضوعات التي يحددها المزارعون.

- **تحسين المراعي وتنمية الإنتاج الحيواني.** سيتم إعمار النظم الأيكولوجية للرعي الحرجي من خلال: (i) إراحة الأراضي في الغابات العامة (550 3 هكتار) وأراضي الملكية الجماعية (000 23 هكتار) في المناطق الجبلية العليا والمناطق السفلى على التلال المقترنة بإعادة البذر لتكثيف الغطاء النباتي في 000 9 هكتار؛ (ii) زراعة شجيرات العلف في 000 5 هكتار من المراعي التي تعرضت للتدهور الشديد؛ (iii) زراعة احتياطي من الأعلاف في 625 هكتارا موزعة بين المزارع الخاصة. وسوف تدخل التحسينات على نظم الإنتاج الحيواني من خلال: (i) الترويج لتبادل 000 1 من كباش التربية بين المربين المنظمين؛ (ii) تمويل أنشطة البحث والتطوير/العروض من أجل تحسين أساليب إعلاف الحيوانات المجترة والصغيرة وعقد التدريب بالمشاركة مع المعهد الفني للإنتاج الحيواني؛ (iii) تعزيز الخدمات البيطرية المحلية.

19 - **شبكات الري الصغيرة والمتوسطة والبنية الأساسية الاجتماعية-الاقتصادية.** سيركز هذا العنصر على إصلاح أو بناء سدود تحويل مياه الفيضان ونظم الإمداد بمياه الشرب بالإضافة إلى الطرق الريفية لخدمة القرى المعزولة. وتستجيب هذه الاستثمارات للمصالح المشتركة وسيمولها المشروع بشرط أن يكون ذلك بناء على طلب المجتمعات المحلية المعنية وإذا كان المنتفعون منتظمين في رابطات تضمن استمرارية الاستثمارات من خلال عمليات التشغيل والصيانة الكافية. وسيتألف ذلك من عنصرين هما:

- **البنية الأساسية لشبكات الري الصغيرة والمتوسطة.** يشمل ذلك الأنشطة التالية: (i) إعادة بناء 40 سدا لتجميع وتوزيع مياه الفيضانات؛ (ii) تحويل 100 هكتار من نظم الري بالانحدار إلى نظم الري بالتنقيط ترويجا لاستخدام تقنيات الاقتصاد في استهلاك المياه؛ (iii) عقد التدريب على الجوانب الفنية وإدارة رابطات المنتفعين بالمياه؛ (iv) تمويل دراسة عن موارد المياه السطحية. وسيقدم المشروع الدعم المؤسسي لفرع الوكالة الوطنية لموارد المياه في مسيلة.

- **البنية الأساسية الاجتماعية-الاقتصادية.** سيمول المشروع الأنشطة التالية: (i) إجراء دراسات الجدوى عن مشروعات الإمداد بمياه الشرب والطرق الريفية؛ (ii) إصلاح ستة ينابيع وحفر 19 بئراً مفتوحة وتوفير ما يلزمها من معدات؛ (iii) إنشاء 87 كيلومترا من الطرق الريفية لخدمة 30 دوارا معزولا؛ (iv) بناء قدرات رابطات المنتفعين بتنفيذ حملات التوعية وبرامج التدريب.

20 - **الخدمات المالية اللامركزية والترويج للمشروعات الفردية الصغيرة.** سوف يكون هذان النشاطان مترابطين ومعتمدين على بعضهما البعض.

- **الخدمات المالية اللامركزية.** سيعمل المشروع على تيسير حصول المجموعة المستهدفة على الخدمات المالية الريفية، لا سيما من مصادر التمويل التابعة لبرامج الدعم الوطنية الجارية، والمضي في إنشاء المشروعات الفردية الصغيرة. وعملا على دعم استراتيجية الحكومة الرامية إلى تشجيع مؤسسات التمويل الريفي المملوكة والمدارة ذاتيا سيساعد المشروع على إنشاء سبع رابطات محلية للادخار والإقراض بالتعاون مع البنك الوطني للتسليف الزراعي. كما سيعزز المشروع إمكانات هذا البنك في مجال التمويل الريفي المحدود وسيساعد الوكالات المختصة بالقطاع المالي على تجديد أطرها القانونية وإجراءاتها الاحترازية. فضلا عن ذلك سيمول المشروع إجراء دراسات عن الطلب على التمويل الريفي ومختلف المعاملات المالية التي ستتم باستخدام هذه الأموال المحلية.

- **تشجيع المشروعات الفردية الصغيرة.** ستشمل أنشطة تشجيع إنشاء المشروعات الفردية الصغيرة: (i) قيام رابطات الادخار والإقراض في منطقة المشروع بتمويل كل أو بعض الاحتياجات المالية للمستفيدين حتى يمكنهم الاشتراك في برامج الدعم الحكومية؛ (ii) إنشاء عشر وحدات من القطاع الخاص لتقديم المشورة العملية لأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة؛ (iii) تعيين أخصائي في مجال المشروعات الفردية الصغيرة في وحدة تنسيق وإدارة المشروع؛ (iv) تمويل تكاليف تسعة أشهر من المساعدة التقنية لتدريب موظفي المشروع وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة الأوائل؛ (v) تمويل إعداد الدراسات التسويقية القطاعية وتطوير المشروعات الفردية الصغيرة المحتملة.

21 - **وحدة تنسيق وإدارة المشروع.** سيمول المشروع تكاليف إنشاء وحدة تنسيق وإدارة المشروع في مسيلة، وتتألف من مدير المشروع، وسبعة أخصائيين وأخصائي في إدارة المعلومات، واقتصادي زراعي ليتولى المسؤولية عن الرصد والتقييم، ومحاسب، وتسعة موظفين فنيين، وأربعة من موظفي الخدمات العامة. كما سيمول المشروع تكاليف توريد المركبات والمعدات المكتبية والأثاث؛ والتدريب والجولات الدراسية؛ وتجديد مباني المكاتب؛ وأنشطة رصد وتقييم المشروع؛ وإعداد دراسات تقدير الأثر.

هاء – التكاليف والتمويل

22 - **تكاليف المشروع.** تقدر التكلفة الكلية للمشروع، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية، بمبلغ 29.8 مليون دولار أمريكي على مدى فترة التنفيذ البالغ مدتها سبع سنوات. وتبلغ نسبة عنصر النقد الأجنبي 27% من مجموع التكاليف (8.1 مليون دولار أمريكي)؛ بينما تبلغ نسبة الرسوم والضرائب 15.8% (4.7 مليون دولار أمريكي). وترد في الجدول 1 تكاليف المشروع بحسب العناصر.

23 - **تمويل المشروع.** سيمول المشروع بقرض من الصندوق قيمته 17.6 مليون دولار أمريكي يمثل 59% من التكاليف الكلية. وتبلغ مساهمة الحكومة، بما في ذلك الإعفاء من الرسوم والضرائب، وتكاليف التشغيل والصيانة، بجانب المبالغ المقدمة من صناديق الدعم الحكومية المختلفة، ما يعادل 9.9 مليون دولار أمريكي، أي 33% من التكاليف الكلية للمشروع. وتقدر مساهمة المستفيدين بنحو 2.4 مليون دولار أمريكي (8% من التكاليف الكلية) وتتألف أساسا من حصتهم في الاستثمارات في الأنشطة الزراعية على المستوى الحقلي. ويبين الجدول 2 خطة التمويل.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – بناء القدرات المحلية	**1 377**	**512**	**1 889**	**27**	**7**
باء – صون التربة والمياه والتنمية الزراعية					
1 – صون التربة والمياه	1 926	760	2 686	28	10
2 – دعم تكثيف إنتاج المحاصيل	2 268	924	3 192	29	12
3 – تحسين المراعي وتنمية الإنتاج الحيواني	2 671	921	3 592	26	14
المجموع الفرعي	**6 864**	**2 604**	**9 469**	**28**	**36**
جيم – شبكات الري الصغيرة والمتوسطة والبنية الأساسية الاجتماعية–الاقتصادية					
1 – البنية الأساسية لشبكات الري الصغيرة والمتوسطة	3 603	1 492	5 096	29	19
2 – البنية الأساسية الاجتماعية–الاقتصادية	3 690	1 622	5 312	31	20
المجموع الفرعي	**7 293**	**3 114**	**10 408**	**30**	**40**
دال – الخدمات المالية اللامركزية وتشجيع المشروعات الفردية الصغيرة					
1 – الخدمات المالية اللامركزية	1 800	106	1 906	6	7
2 – تشجيع المشروعات الفردية الصغيرة	277	215	492	44	2
المجموع الفرعي	**2 077**	**321**	**2 398**	**13**	**9**
هاء – وحدة تنسيق وإدارة المشروع	**1 491**	**538**	**2 028**	**27**	**8**
مجموع التكاليف الأساسية	**19 102**	**7 090**	**26 192**	**27**	**100**
الطوارئ المادية	866	354	1 221	29	5
الطوارئ السعرية	1 743	674	2 417	28	9
التكاليف الكلية للمشروع	**21 711**	**8 118**	**29 830**	**27**	**114**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

لعناصر	الصندوق		المستفيدون		الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف - بناء القدرات المحلية	**1 131**	**52.7**	**-**	**-**	**1 015**	**47.3**	**2 146**	**7.2**	**574**	**1 229**	**343**
باء - صون التربة والمياه والتنمية الزراعية											
1 - صون التربة والمياه	1 593	50.8	690	22.0	854	27.2	3 137	10.5	888	1 729	520
2 - دعم تكثيف إنتاج المحاصيل	1 050	28.5	172	4.7	2 460	66.8	3 683	12.3	1 065	1 993	625
3 - تحسين المراعي وتنمية الإنتاج الحيواني											
المجموع الفرعي	2 349	56.8	261	6.3	1 524	36.9	4 134	13.9	1 057	2 423	653
المجموع الفرعي	**4 992**	**45.6**	**1 123**	**10.3**	**4 838**	**44.2**	**10 954**	**36.7**	**3 010**	**6 145**	**1 798**
جيم - شبكات الري الصغيرة والمتوسطة والبنية الأساسية الاجتماعية-الاقتصادية											
1 - البنية الأساسية لشبكات الري الصغيرة والمتوسطة	4 750	81.0	64	1.1	1 048	17.9	5 862	19.7	1 718	3 096	1 048
2 - البنية الأساسية الاجتماعية-والاقتصادية	4 808	78.7	143	2.3	1 162	19.0	6 112	20.5	1 868	3 148	1 097
المجموع الفرعي	**9 558**	**79.8**	**207**	**1.7**	**2 209**	**18.5**	**11 974**	**40.1**	**3 585**	**6 244**	**2 145**
دال - الخدمات المالية اللامركزية وتشجيع المشروعات الفردية الصغيرة											
1 - الخدمات المالية اللامركزية	845	43.9	1 061	55.2	18	0.9	1 923	6.4	115	1 790	18
2 - تشجيع المشروعات الفردية الصغيرة	485	89.8	-	-	55	10.2	540	1.8	236	249	55
المجموع الفرعي	**1 329**	**54.0**	**1 061**	**43.1**	**73**	**3.0**	**2 463**	**8.3**	**351**	**2 039**	**73**
هاء - وحدة تنسيق وإدارة المشروع	**546**	**23.8**	**-**	**-**	**1 747**	**76.2**	**2 293**	**7.7**	**597**	**1 351**	**344**
مجموع التكاليف الأساسية	**17 556**	**58.9**	**2 391**	**8.0**	**9 882**	**33.1**	**29 830**	**100.0**	**8 118**	**17 008**	**4 703**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

واو – التوريد، والصرف، والحسابات والمراجعة

24 - **التوريد.** فيما يتعلق بالنفقات التي سيمولها الصندوق تنفذ توريدات السلع **والأشغال المدنية** وفقا للمبادئ التوجيهية المطبقة في الصندوق. وتجمع، قدر الإمكان، توريدات المركبات، والمواد، والمعدات، وعقود البنية الأساسية الريفية في أحجام كبيرة تصلح لطرحها في المناقصات. **وتخضع توريدات** السلع التي **تزيد** قيمتها ما يعادل 000 250 دولار أمريكي وفقا لإجراءات المناقصات التنافسية الدولية. وتمنح العقود **للسلع والأشغال المدنية** التي تزيد قيمتها على **000 75** دولار أمريكي ولكنها تقل **أو تعادل** 000 250 دولار أمريكي للمواد، وفقا لإجراءات المناقصات التنافسية المحلية. وتمنح **عقود السلع والأشغال المدنية** التي تبلغ قيمتها **000 75** دولار أمريكي فأقل وفقا لإجراءات التسوق المحلي بموجب ثلاثة عروض أسعار. **وأما عقود الخبراء الاستشاريين فتمنح وفقا للأنظمة الوطنية المرعية والمبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في المؤسسة المتعاونة بما يرتضيه الصندوق. وبالنسبة لعقود الخبراء الاستشاريين التي تفوق ما يعادل 000 50 دولار أمريكي، ستتبع إجراءات المناقصات التنافسية المحلية أو الدولية في حين ستخضع عقود الخبراء الاستشاريين التي تعادل أو تقل عن 000 50 دولار أمريكي لإجراءات التسوق المحلي بموجب ثلاثة عروض أسعار تصادق عليها المؤسسة المتعاونة.**

25 - **الصرف.** سينفذ المشروع على مدى سبع سنوات. ويجوز السحب من حساب القرض بموجب شهادات إنفاق لفئات الإنفاق التي تشترك الحكومة، والصندوق، والمؤسسة المتعاونة في تحديدها أثناء مفاوضات القرض. ويحتفظ المشروع بالمستندات ذات الصلة التي تبرر هذه النفقات ويقدمها إلى بعثات الإشراف والمراجعين الخارجيين لفحصها. وتكون جميع السحوبات الأخرى من حساب القرض وفقا لمستندات مؤيدة مستوفاة.

26 - تفتح الحكومة حسابا خاصة بالدولار الأمريكي لدى بنك الجزائر باسم المشروع. وعند نفاذ مفعول القرض يودع الصندوق، بناء على طلب المقترض، مبلغا أوليا قدره 1 مليون دولار أمريكي في الحساب الخاص. ويجدد رصيد هذا الحساب وفقا للإجراءات التي يحددها الصندوق. ويخصص المقترض في بداية كل سنة مالية مبلغا يعادل الأموال المقابلة المحددة في خطة العمل والميزانية السنوية وذلك عن السنة الجارية وفقا للإجراءات الوطنية الخاصة.

27 - **مراجعة الحسابات.** تحتفظ وحدة تنسيق وإدارة المشروع بالسجلات المتعلقة بأنشطة المشروع والأطراف المتعاقدة معهم لتنفيذها. وتكفل الوحدة الاحتفاظ بالسجلات وفقا للأساليب الحكومية ووفقا لإجراءات يقبلها الصندوق. وسيتولى المفتش العام للمالية، أو أي مراجع آخر من وزارة المالية، والصندوق مراجعة السجلات المالية سنويا. وتعرض تقارير المراجعة المعتمدة التي تتضمن بيانا عن مدى كفاية النظم المحاسبية لدى الوكالة المنفذة كما تتضمن أعمال الرقابة الداخلية ورأيا مفصلا بشان كشوف الإنفاق والحساب الخاص، على الصندوق في موعد غايته ستة أشهر من نهاية السنة المالية.

زاي – التنظيم والإدارة[3]

28 - تقع المسؤولية الشاملة عن تنفيذ المشروع على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تعهد بدورها بالمسؤولية عن تنسيق وإدارة المشروع إلى المديرية العامة للغابات. وستتولى لجنة وطنية للنقد، يرأسها وزير الزراعة والتنمية الريفية (أو من يمثله) وتتألف من مدراء الدوائر المختلفة والمؤسسات المعنية، اعتماد خطط العمل والميزانيات السنوية وقضايا السياسات. وفيما يتعلق بالمستوى الإقليمي ستتولى اللجنة الفنية في الولاية، برئاسة الوالي وعضوية مدير المشروع وأصحاب الشأن الآخرين المعنيين بتنفيذ المشروع، المسؤولية عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأنشطة وتنسيقها بين مختلف الشركاء المعنيين بالتمويل والتنفيذ في منطقة المشروع.

29 - ستلقى المسؤولية عن العمل الميداني في تنفيذ المشروع على عاتق وحدة تنسيق وإدارة المشروع التي ستتبع المديرية العامة للغابات مباشرة. وستتولى الوحدة تنسيق أنشطة المشروع كما ستتولى، بشكل أكثر تحديدا، المسؤولية عن إدارة المشروع وعن الجوانب التنظيمية والمالية (بما في ذلك الحسابات) والرصد والتقييم. وستبرم اتفاقيات فرعية بين الوحدة والإدارات الإقليمية لتحديد مسؤوليات كل إدارة محلية مشتركة في تنفيذ أنشطة المشروع. ويرد الرسم البياني التنظيمي للمشروع في الذيل السادس.

حاء – المبرر الاقتصادي

30 - **المستفيدون.** إن أنشطة المشروع، مثل إصلاح الطرق الريفية، ونشر معلومات السوق، وإقامة الخدمات المالية الريفية، ودعم لجان التنمية المحلية، ستعود بالفائدة المباشرة أو غير المباشرة على معظم سكان منطقة المشروع. ومن المتوقع أن تشمل فوائد المشروع 300 5 مزرعة تضم نحو 600 10 أسرة تؤلف نحو 320 76 شخصا حيث سيستفيدون من إصلاح شبكات الري بالغمر (في 340 16 هكتارا) وزراعة أشجار الفاكهة (في 500 3 هكتار). وستعود تدابير تحسين المراعي وتنمية الإنتاج الحيواني بالفائدة المباشرة على أكثر من 000 7 أسرة أو نحو 000 50 مستفيد. وفيما يتعلق بالمجموعات المستهدفة الأخرى–التي تتألف من العاطلين عن العمل، ومعظمهم من النساء والفتيات – فسوف يروج المشروع للمشروعات القروية والأنشطة المولدة للدخل. ومن المتوقع، تحديدا أن تقدم الرابطات المحلية للادخار والإقراض قروضا إلى 358 5 مستفيدا، سوف يستخدمها 782 4 منهم (89%) في ممارسة أنشطة تتعلق بالإنتاج الحرفي المحدود وتربية الحيوانات الصغيرة، وهي الأنشطة التي تعتمد عادة على النساء والفتيات. وسوف يستفيد بعض المجموعة المستهدفة من إجراءات تحسين نوعية الحياة بفضل توفير مياه الشرب والخروج بالسكان من عزلتهم بإقامة شبكة الطرق الريفية المستهدفة في إطار المشروع.

31 - **الفوائد.** إن الأنشطة التي تعزز قدرات المؤسسات المحلية والمزارعين، وتروج للخدمات المالية والتسويقية وتدعم إنتاج المحاصيل النقدية ستعطي قوة دفع جديدة للأنشطة الزراعية والاقتصادية الأخرى. وسوف تتحقق الفوائد الاقتصادية والآثار المنشودة من خلال: (i) توسيع وتكثيف قاعدة الإنتاج الزراعي (زيادة قدرها 600 5 طن من الفاكهة و4.7 مليون وحدة من العلف و500 6 طن من الخضروات) إلى جانب زيادة الدخل نتيجة لاستخدام التكنولوجيا المحسنة، وتطوير الري، وتوسيع المساحة المحصولية، وتقليل فترات الإراحة، والتحول إلى إنتاج المحاصيل الأعلى

[3] أنظر الهيكل التنظيمي للمشروع في الذيل السادس.

قيمة (التحول من زراعة الحبوب إلى زراعة محاصيل الفاكهة أساسا)؛ (ii) خفض تكاليف المعاملات التجارية بفضل تحسين الحصول على الخدمات المالية، ومعلومات السوق والأسواق من خلال إصلاح الطرق الريفية؛ (iii) زيادة القدرة الاستثمارية من خلال زيادة القيمة المضافة المحققة على المستوى المحلي؛ (iv) تحسين الحصول على التدريب والتكنولوجيا المواءمة لتناسب مجموعات الفقراء عموما والنساء خصوصا؛ (v) تعزيز المهارات التفاوضية للمنتجين؛ (vi) تحسين الأحوال المعيشية للنساء وتعزيز مشاركتهن في التنمية المحلية والإدارة الجماعية؛ (vii) الحد من تدهور الموارد الطبيعية.

32 - **العائد المالي والاقتصادي**. تم إعداد نماذج للمزارع والأنشطة بغرض تقدير جدوى مختلف الاستثمارات في مجال الزراعة والمشروعات الفردية الصغيرة. وتبين جميع النماذج أنه من المرجح أن تؤدي الاستثمارات المقترحة إلى زيادة دخل المزرعة بنسبة تتراوح بين 50% و180 في المائة. وقد أجرى تحليل اقتصادي يغطي 30 عاما. واقتصر على تقدير الفوائد الناجمة عن التنمية الزراعية (باستبعاد تنمية المشروعات الفردية الصغيرة غير القابلة للقياس كميا، مثل تحسين الطرق الريفية، والإمداد بمياه الشرب، وتطوير البنية الأساسية الاجتماعية–الاقتصادية). وإذا أخذت جميع تكاليف المشروع في الاعتبار فسوف يحقق معدل عائد اقتصادي داخلي يبلغ نحو 14.4 في المائة. وإذا شمل التحليل الفوائد الناجمة عن تنمية المشروعات الفردية الصغيرة سيصل هذا المعدل إلى 23.3 في المائة. ويبين تحليل الحساسية وجود معدل عائد اقتصادي داخلي قوي سيبلغ 9.5% حتى إذا انخفضت الفوائد بنسبة 20% وزادت التكاليف الكلية بنسبة 20% في الوقت نفسه[4].

طاء - المخاطر

33 - من أكبر المخاطر التي يحتمل أن يتعرض لها المشروع، الصعوبة التي تكتنف الترويج للنهج التشاركي الفعال الذي يشرك المستفيدين في عمليات اتخاذ القرار. وأسباب هذه الصعوبة متعددة ولكن أبرزها عدم فهم المستفيدين والموظفين الإداريين لهذا النهج بالقدر الكافي. وللحد من هذه المخاطر سيروج المشروع لأنشطة التنمية المجتمعية، بما في ذلك المعلومات، ومبادرات الاتصال والتوعية، وسيوفر التدريب المناسب في مجال النهج التشاركية للموظفين المعنيين بتنفيذ المشروع.

ياء – الأثر البيئي

34 - صنف المشروع ضمن الفئة باء من حيث تأثيره على البيئة. ومن المتوقع أن يكون هذا التأثير إيجابيا بشكل عام إذا أخذنا في الاعتبار التوجه القوي للمشروع نحو الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية. وسيروج نهج المشروع واستراتيجيته لعملية التنمية المجتمعية التي تستخدم الموارد الطبيعية كوسيلة لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة. وهكذا فإن المشروع سيشجع على اتخاذ الإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على موارد المياه والنباتات والتربة فضلا عن تشجيع المشروع لشيء آخر لا يقل عن ذلك أهمية وهو تعميق الوعي والمساءلة لدى المنتفعين تجاه الإدارة الرشيدة لهذه الموارد. وسيؤدي خفض انجراف التربة واستعادة الغطاء النباتي إلى الحفاظ على الخصوبة المادية والكيماوية للتربة. وسيحقق المشروع أثرا إيجابيا على موارد المياه من خلال: (i) تحسين نظم توزيع مياه الفيضانات

[4] لمزيد من المعلومات، أنظر الذيل السابع.

(الري بالغمر) الذي يمثل عاملا مهما لتجديد منسوب المياه الجوفية؛ (ii) الترويج لاستخدام نظم الري التي تقتصد في استهلاك المياه؛ (iii) إنشاء نظام للرصد المستمر لمنسوب المياه الجوفية؛ (iv) اكتساب المزيد من المعارف عن سلوكيات المياه السطحية.

كاف – السمات الابتكارية

35 - يتصف المشروع بالعديد من السمات الابتكارية. فالمشروع سيعزز أوضاع المستفيدين على مستوى الوحدات الاجتماعية الجغرافية المتجانسة (الدوار) ويحشدهم من أجل تنفيذ خطط التنمية المحلية التشاركية. وسوف يطور المشروع البنية الأساسية المالية الريفية المحلية من أجل تعبئة المدخرات وتقديم الائتمان. كما سيسهم في وضع استراتيجية مناسبة للتنمية في المناطق الجبلية بالبلاد عموما وفي أحواض مستجمعات المياه خصوصا بأسلوب يسمح بتوسيع نطاقه وتكراره في أرجاء الجزائر.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

36 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

37 - وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

38 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

39 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها اثنا عشر مليونا ومائة وخمسين ألف (000 150 12) وحدة حقوق السحب الخاصة، على أن يستحق في موعد غايته **15 مارس/آذار 2024** أو ما قبل، وأن يتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 11 ديسمبر/كانون الأول 2003)

1 - ستتيح حكومة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية (الحكومة) الأموال النظيرة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية (الوزارة) خلال فترة تنفيذ المشروع بما يتماشى مع الإجراءات الوطنية المعتادة. وستغطي الأموال النظيرة للحكومة جميع الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات الضرورية للمشروع ولموظفيه وللتكاليف التشغيلية، علاوة على مساهمتها في تكاليف المشروع بما في ذلك، مساهمتها الخاصة بصناديق الدعم. وبهذا الصدد، ستخصص الحكومة في كل سنة مالية مخصصات في ميزانيتها تعادل الأموال النظيرة المنصوص عليها في خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للسنة المعنية، وستتيح في كل سنة ومقدما هذه المخصصات للوزارة بما يتماشى مع الإجراءات الوطنية الاعتيادية.

2 - ستقوم الحكومة خلال فترة المشروع بأسرها بتمويل الأجزاء المخصصة لها من صناديق الدعم.

3 - ستتولى الحكومة توفير أو تعيين تسعة موظفين تقنيين من الشعب التقنية في الولاية، إضافة إلى تعيين 22 مرشداً، ومسؤول إعلامي، ورسام خرائط، ومحاسب في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ مفعول اتفاقية القرض.

4 - ستقوم الحكومة خلال الأشهر الستة الأولى التي تعقب نفاذ مفعول القرض بإبرام اتفاقيات إطارية بين وكالة التنمية الاجتماعية والوزارة، وبين الوكالة الوطنية لدعم توظيف الشباب والوزارة.

5 - إذا تساوت جميع العناصر الأخرى، وستقوم الحكومة بإعطاء الأفضلية للمرشحات من النساء لملء المناصب الشاغرة في المشروع.

6 - بغية الحفاظ على الممارسات البيئية السليمة، ستتخذ الحكومة التدابير الضرورية للإبقاء على ممارسات الإدارة الملائمة للآفات في ظل المشروع. ولهذه الغاية، وتحقيقا لذلك، ستكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات الموردة في ظل المشروع أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها، الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، في الفترة 1996-1997، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

7 - سيسعى نظام الرصد والتقييم الذي سينفذ، وبدأ من وضعية خط الأساس، إلى برمجة جميع الإجراءات التي ستتخذ، ورصد تنفيذ هذه الإجراءات على أرض الواقع وتقييم أثر إنجازات المشروع على المستفيدين وعلى البيئة.

8 - سينظم نظام الرصد والتقييم المقترح على ثلاثة مستويات:

الملحق

(أ) على المستوى القاعدي: ستعقد اجتماعات منتظمة للتقييم الكيفي والكمي بين وحدات البرمجة والرصد وأعضاء الرابطات والمجموعات وذلك لدراسة إيصال الشركاء للخدمات إلى المستفيدين؛

(ب) على مستوى شركاء المشروع: سيوفر الشركاء المواد ذات الصلة للموظفين المسؤولين علاوة على مذكرات شهرية عن رصد التنفيذ وتقارير سنوية وفصلية يتم رفعها إلى وحدة الرصد والتقييم في المشروع؛

(جـ) على مستوى وحدة إدارة المشروع: ستحدث وحدة للرصد والتقييم يتولى مسؤوليتها اقتصادي زراعي يساعده موظف إعلامي، وستقوم الوحدة بما يلي: (i) إحداث قاعدة بيانات؛ (ii) تجميع كل التقارير والبيانات من الشركاء المختلفين بهدف إعداد التقارير المرحلية الفصلية التي تحدد المشاكل والصعوبات الرئيسية التي يواجهها المشروع؛ (iii) إعداد جدول زمني لإجراءات المشروع ورصد التنفيذ؛ (iv) إعداد مسودة خطة العمل السنوية والميزانية السنوية ورفعها إلى مدير وحدة إدارة المشروع.

9 - بمساندة من خبير استشاري دولي، سيحدد المشروع نظام الرصد والتقييم، بما في ذلك مؤشرات الأداء، والمؤشرات المادية والمالية للنواتج، ومؤشرات الأثر، ومدى تكرار عمليات الرصد، وطريقة جمع البيانات، ووسائل ودعم نشر البيانات والاستفادة منها. أما تحليل البيانات وإعداد التقارير السنوية فسيتم تلزيمها إلى شركة استشارية متخصصة يتم اختيارها على أساس استدراج عروض. ومن المقرر للخبير الاستشاري الدولي أن يقوم بثلاث بعثات دعم خلال السنوات الثلاث الأولى من المشروع.

10 - سيتم تعيين مدير وحدة إدارة المشروع، والأخصائيين المواضعيين السبعة، والاقتصادي الزراعي الذي سيشرف على الرصد والتقييم، والموظف المالي والإداري بموجب استدراج عروض محلي ينشر في الصحف الوطنية، بما يتماشى مع الإجراءات الحالية للحكومة، وباستبعاد أي شكل من أشكال التمييز. وسيعين هؤلاء الموظفين، وفي حال كان ذلك قابلا للتطبيق، سيتم إلغاء عقودهم بالاتفاق مع الصندوق. ويمكن للموظفين المعينين بهذه الطريقة أن يكونوا من داخل الخدمة المدنية، وفي هذه الحالة سيتم ندبهم، أو قد يتم تعيينهم بموجب عقود قابلة للتجديد على أساس التقييم السنوي لأدائهم. ويمكن إلغاء عقودهم على أساس مثل هذا التقييم. أما تعيين وإدارة موظفي المساندة سيتم بإتباع الإجراءات النافذة في البلد.

11 - حدد ما يلي على أنه شروط مسبقة لنفاذ مفعول القرض:

(أ) قيام الحكومة بتوفير المباني لوحدة إدارة المشروع؛

(ب) قيام الوزارة بإنشاء وحدة إدارة المشروع في مسيلة وتعيين كل من مدير المشروع، والأخصائيين المواضعيين السبعة، والاقتصادي الزراعي الذي سيشرف على الرصد والتقييم، والموظف المالي والإداري؛

الملحق

(جـــ) إبرام الاتفاقية الإطارية بين الوزارة والبنك الوطني للتسليف الزراعي لإحداث سبع رابطات محلية للادخار والإقراض في منطقة المشروع، وهي الاتفاقية التي يتوجب الحصول على مصادقة الصندوق عليها مسبقا؛

(د) توقيع اتفاقية القرض حسب الأصول وقيام الحكومة بإرسال المرسوم الجمهوري الذي يصادق على اتفاقية القرض إلى الصندوق؛

(هـــ) قيام الحكومة بتسليم الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن السكرتير العام في الحكومة بصورة يرتضيها الصندوق شكلا وموضوعا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

ALGERIA

Land area (km² thousand) 2001 1/	2 382
Total population (million) 2001 1/	30.84
Population density (people per km²) 2001 1/	13
Local currency	Algerian Dinar (DZD)
GNI per capita (USD) 2001 1/	1 650
GDP per capita growth (annual %) 2001 1/	0.6
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	4
Exchange rate: USD 1 =	DZD 80

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	1.6
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	23
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	5
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	39
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	71
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	5.1
Poor as % of total rural population 1/	16.6
Total labour force (million) 2001 1/	10.58
Female labour force as % of total 2001 1/	28
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	112 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	32
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 853
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	18 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	6 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	4 a/
Physicians (per thousand people) 1999 1/	1 a/
Population using improved water sources (%) 2000 3/	89
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	95-100
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	92
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	28 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	120
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	139
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	856
Land Use	
Arable land as % of land area 2000 1/	3
Forest area as % of total land area 2000 1/	1
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	7

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 1/	54 680
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1981-91	2.1
1991-01	2.3
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	10
% industry	55
% manufacturing	8
% services	35
Consumption 2000 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	15
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	44
Gross domestic savings (as % of GDP)	41
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 1/	20 050
Merchandise imports 2001 1/	9 700
Balance of merchandise trade	10 350
Current account balances (USD million)	
before official transfers 1999 1/	n/a
after official transfers 1999 1/	n/a
Foreign direct investment, net 1999 1/	n/a
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	4
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	31
Total external debt (USD million) 2001 1/	22 503
Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	41
Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 1/	20
Lending interest rate (%) 2001 1/	10
Deposit interest rate (%) 2001 1/	6

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

PREVIOUS IFAD FINANCING IN ALGERIA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan Acronym	Approved Loan Amount (SDR million)
Cereal and Livestock Smallholder Development Project in the Wilaya of Tiaret	IFAD	AFESD	O	03 Dec 86	24 Sep 87	31 Mar 97	L - I - 197 - AL	8.5
Pilot Project in Algeria and Tunisia for the Integrated Rural Development of the Mellegue Watershed	IFAD	AFESD	O	15 Sep 88	09 Sep 89	30 Jun 99	L - I - 226 - AL	10.9
Artisanal Fisheries Pilot Development Project	IFAD	UNOPS	O	12 Dec 90	01 Aug 92	30 Jun 01	L - I - 276 - AL	8.1
Pilot Project for the Development of Mountain Agriculture in the Watershed Basin of Oued Saf Saf	IFAD	UNOPS	I	06 Dec 01	18 Feb 03	30 Sep 10	L - I - 581 - DZ	9.7

Notes: AFESD = Arab Fund for Economic and Social Development
I = Intermediate
O = Ordinary
UNOPS = United Nations Office for Project Services

APPENDIX III

IFAD PORTFOLIO, STRATEGIC FRAMEWORK AND LESSONS

IFAD's Assistance

1. IFAD's assistance to Algeria has been geared towards supporting government strategy and related reforms initiated in 1996. The focus of the strategy has been to shift emphasis from a centrally planned agricultural sector to a market-oriented one driven by the private sector. On this basis and considering the limited capacity of existing agricultural support services to meet the needs of private farmers, IFAD's strategy has so far concentrated on pilot interventions potentially replicable country-wide, targeted towards lower income groups and priority subsectors involving basic food products and production systems.

2. IFAD has so far supported four projects in Algeria (see Appendix II) with a total cost of USD 95.0 million, of which IFAD loans financed a total of USD 49.0 million or 52%, while the Government financed the other 48%. Three loans have been closed with an average disbursement rate of about 50%. Of the remaining loan, about 49% was disbursed by the end of August 1999. Two loans (197 AL and 226 AL) were administered by the Arab Fund for Economic and Social Development (AFESD), which did not provide cofinancing. Two other projects (276-AL and 581 DZ), were supervised by the United Nations Office for Project Services (UNOPS). The first three loans were on ordinary terms, while the last one is on intermediate terms. The average implementation period of closed loans was 9.5 years.

IFAD's Strategic Framework

3. The general framework within which IFAD's strategy for Algeria will be set, relates to assisting the Government in four main directions. They are:

- **Area-based community development**. The focus will be on area-based rural development rather than on commodity-specific agricultural development. Agricultural development and improved living conditions for farmers can only be achieved if they are addressed in the context of a community-driven rural development approach in addition to commodity-specific support. Productivity of farmers cannot be isolated from the availability of the required rural infrastructure (including rural roads, electrification, water, education, health, etc.), access to markets and locally available rural financial services. Addressing the basic needs and aspirations of farming communities creates a favourable environment for growth and a stronger linkage between the population and the rural milieu.
- **Food security and production diversification**. This will place a focus on food security at the national and household levels by supporting commodities with a comparative advantage on national and international markets, and by creating a favourable environment for a healthy private sector.
- **Decentralization**. Devolved/decentralized planning and implementation will be emphasized through support for the creation and strengthening of local institutions and grass-roots organizations and devolution of human and financial resources to the regions.
- **Access to resources**. Promote the access of the private sector, in particular poor rural households, to productive resources including land, water, technological know-how and financial services.

CADRE LOGIQUE

DESCRIPTION DU PROJET	INDICATEURS OBJECTIVEMENT VÉRIFIABLES	SOURCES DE VÉRIFICATION	HYPOTHÈSES ET RISQUES
Objectif global. 1. Contribuer à l'allègement de la pauvreté rurale par la diversification et par la croissance de manière durable des revenus des populations rurales, les plus vulnérables liées à la réhabilitation et à la gestion durable des ressources naturelles	-Les communautés des douars à travers la djemaa, les associations et le CDD, constituent des interlocuteurs de l'Administration, des collectivités locales et du projet -Le revenu moyen des ménages a augmenté -La sécurité alimentaire des ménages s'est accrue -Les conditions de vie sont améliorées; -Les femmes sont mieux intégrées au développement -Les ressources naturelles sont mieux gérées	- Enquête spécifique notamment sur les organisations de base - Enquête budget-consommation - Revue à mi-parcours et rapport d'achèvement du projet	
Objectives spécifiques. 2.1 Renforcer les capacités locales de planification à la base, de gestion du développement rural, de conception et mise en œuvre de projets de proximité; 2.2 Garantir la durabilité du développement agricole et de la productivité par une mobilisation prioritaire des eaux superficielles et la lutte contre la dégradation des terres par des actions de lutte antiérosive, de restauration du couvert végétal et de gestion durable des ressources sylvo-pastorales; 2.3 Appuyer les initiatives des populations rurales contribuant à l'augmentation, la diversification et la sécurisation des revenus, en facilitant, de manière durable, l'accès aux services financiers des populations rurales pauvres qui n'y accèdent pas ou peu aujourd'hui, en particulier les femmes et les jeunes.	-L'approche participative est appliquée par les intervenants -Les CDD fonctionnent dans 80% des douars ciblés -Les PDD sont élaborés et exécutés par les populations dans 70% des douars ciblés -Des groupes d'intérêt de petits agriculteurs, de femmes et de jeunes s'engagent avec le projet dans le cadre de PPDR dans 80% des douars ciblés -80% des associations d'usagers de ceds, d'eau potable et de pistes rurales fonctionnent - Le taux de mobilisation des eaux superficielles est satisfaisant - Le taux de couverture végétale des parcours s'améliore -Les revenus des agriculteurs en période de sécheresse se stabilisent -L'efficience de l'eau d'irrigation croît et la productivité des terres s'améliore -Augmentation des activités des micro-entreprises artisanales, de transformation des produits agricoles et de service -L'accès des femmes au crédit est assuré; -plus de 50% des crédits sont accordés aux femmes -Les femmes participent au conseil d'administration de 2 CMP.	- Rapports d'activités de l'Unité de gestion du projet - Enquête sur l'évaluation du processus participatif -Rapport de suivi de la dynamique de la végétation - Rapports d'activité des prestataires contractuels - Enquêtes et rapports de suivi-évaluation - Rapport de supervision - Rapport d'examen à mi-parcours et de clôture - Evaluation par les bénéficiaires	-Les bénéfices du projet sont biens dirigés vers le groupe cible -Problèmes de coordination intersectorielle -Poursuite de la sécheresse et abandon de l'activité agricole par le groupe cible -Marché des produits artisanaux difficile à pénétrer

DESCRIPTION DU PROJET	INDICATEURS OBJECTIVEMENT VÉRIFIABLES	SOURCES DE VÉRIFICATION	HYPOTHÈSES ET RISQUES
Résultats attendus: 3.1 Les capacités d'organisation et de gestion des infrastructures hydrauliques, socio-économiques et des aménagements par les communautés sont renforcées; les femmes sont mieux informées et mieux formées pour développer durablement leurs activités productives et améliorer les conditions de vie des ménages.	- 70% des associations de gestion des ceds, d'usagers d'eau, d'entretien des pistes et de gestion des parcours et de développement de l'élevage sont fonctionnelles. -plus de 3000 agriculteurs et de femmes ont bénéficié d'une formation - 50% des femmes qui ont bénéficié d'une formation ont appris à lire les chiffres et à faire des calculs simples - 60% des groupements féminins sont formés et organisés - diminution de 50% des cas de maladies à transmission hydrique - le taux de mortalité infantile a baissé de 40%	-Rapports du commissaire aux comptes -Rapports d'activité des prestataires contractuels et supports de formation -Enquête sur l'évaluation du processus participatif - Enquêts et rapports de suivi-évaluation - Rapports de la direction de la santé - Rapport de supervision - Rapport d'examen à mi-parcours et de clôture	-Faible mobilisation des femmes en raison du poids des règles traditionnelles
3.2 L'encadrement du projet et des services techniques de Wilaya sont formés à l'approche participative ;	-70% du personnel technique de la DSA, de la DHW et de la CF a bénéficié d'une formation en démarche participative -80% des sessions de formation réalisées	- Evaluation par les bénéficiaires - Rapports d'activités de l'Unité de gestion du projet - Enquête sur les revenus des ménages	
3.3 Les infrastructures de mobilisation des eaux superficielles ainsi que les parcours sont réhabilités et gérés rationnellement par les communautés de douar dans le cadre d'un programme participatif de développement.	-90% des ceds réhabilités et des parcours aménagés sont gérés collectivement par les bénéficiaires -Superficie des parcours aménagés mettant en œuvre un schéma de gestion -Cartographie participative des ressources sylvo-pastorales réalisée -Suivi participatif des ressources est fonctionnel -Les stations d'hydrologie fonctionnent	- - Enquêtes et rapports de suiv-évaluation -Rapports de l'ANRH sur les mesures effectuées	-Manque de moyens (véhicules et matériel de mesure)
3.4 Les systèmes de culture et d'élevage sont adaptés aux conditions naturelles, les activités de valorisation de l'eau d'irrigation et d'épandage sont développées	-60% des agriculteurs touchés par le projet, ont amélioré la productivité de la terre et des élevages -50% des exploitants ciblés par le projet, ont adopté des semences et plants adaptés		
3.5 1 Le revenu des ménages augmente grâce aux activités génératrices de revenus et au développement des micro-entreprises et de l'artisanat. 3 5 2 Les BECS, sociétés d'intermédiation conseil assurent leur équilibre financier par le seul revenu de leurs prestations	-Nombre de micro-entreprises de valorisation des produits agricole, de prestation de services et d'artisanat -Nombre de BECS ayant des résultats financiers équilibrés -Augmentation des revenus des ménages	-Rapports des BECS	
3.6 Le système de financement de proximité fonctionne à travers les associations de bénéficiaires et les CMP et l'accès au crédit du groupe cible est facilité	-Nombre de population hommes et femmes sociétaires des CMP -Nombre de femmes et de groupements de femmes ayant bénéficié de crédit -Taux de remboursement est supérieur à 80%	-Rapports des CMP, de la CRMA et des autres banques partenaires -Rapports d'autoévaluation des CMP	

ACTIVITÉS	INDICATEURS OBJECTIVEMENT VÉRIFIABLES	SOURCES DE VÉRIFICATION	HYPOTHÈSES ET RISQUES
3.1.1 Etablir une unité de gestion du projet autonome	-L'UGP pourvue en personnel qualifié -Système de suivi-évaluation performant installé et maîtrisé	-Enquêtes et rapports de suiv-évaluation -Rapports d'activités de l'Unité de gestion du projet	-Le choix de la tutelle est approprié -La localisation de l'UGP est appropriée
3.2.1 Réaliser un programme de sensibilisation et d'animation au niveau douar	-60% des douars sont touchés	-Rapports d'audit	
3.2.2 Former l'encadrement du projet et le personnel des services techniques locaux ainsi que les animateurs (trices), à l'approche participative	-70% du personnel technique formé à l'approche participative	-Rapports d'activité de l'assistance technique	
3 2 3 Elaborer avec les populations cibles, les plans de développement des douars	-Environ 200 PDD élaborés et adoptés		
3.2.4 Former les femmes dans l'alphabétisation fonctionnelle, les activités génératrices de revenus et les informer sur les conditions d'accès au marché	-Près de 200 CDD fonctionnels -Près de 2000 femmes formées	-Rapports des CAPS	
3..3.1 Promouvoir la réalisation participative des infrastructures de mobilisation de l'eau superficielle et assurer l'exécution du programme d'aménagement des terres et de correction torrentielle	-40 ceds réhabilités et amélioration des rendements des cultures irriguables par épandage	- Rapport de supervision	
3.3.2 Améliorer les conditions de vie des populations par la réalisation participative du programme d'AEP et de pistes rurales inscrit dans les PDD	-28000 ha de parcours aménagés et 34000 m^3 de seuils réalisés	-Rapport d'examen à mi-parcours et de clôture	
3.3.3 Elaborer les règles de gestion des infrastructures et des terres aménagées et organiser avec les bénéficiaires leur gestion	-3500 hectares de plantations fruitières réalisées -Nombre de populations bénéficiaires des bornes fontaines et des pistes rurales	- Evaluation par les bénéficiaires	
	-80% des infrastructures et superficie des terres aménagées sont gérées par des associations de bénéficiaires selon des règles adaptées		
3.4.1 Elaborer et réaliser en partenariat avec les Instituts techniques de recherche-développement, un programme de recherche développement et d'appui technique formulé par les bénéficiaires dans les PDD	-Résultats des programmes RD diffusés -Amélioration de la productivité des terres et des élevages	-Rapports de la recherche-développement et de la vulgarisation et autoévaluation par les bénéficiaires	
3.4.2 Former et équiper les ACV	-Nombre d'agriculteurs suivis par vulgarisateur		
	-7 CMP installées -Nombre de sociétaires hommes et femmes		
3.5.1 Mettre en place le système de financement de proximité, à travers un partenariat avec le système national de crédit mutuel et l'organisation communautaire	-plus de 4000 crédits accordés -Nombre d'épargnants et montant moyen	-Rapports de suivi-évaluation	
3..5.2 Appuyer les bénéficiaires et notamment les jeunes et les femmes à la conception, la réalisation et au suivi des micro-entreprises et de l'artisanat	-Nombre de femmes et de groupements appuyés par les BECS		
3.5.3 Appuyer les femmes dans leur organisation pour l'accès au crédit, aux équipements, aux matières premières et aux marchés	-Nombre de jeunes appuyés par les BECS -Nombre d'études réalisées et nature des activités identifiées		
	-Nombre de filières et d'activités re-dynamisées dans la zone du projet	-Rapports des partenaires -Enquêtes spécifiques	

COÛTS ET FINANCEMENT

TABLEAU 1 : CATÉGORIES DE DÉCAISSEMENT PAR SOURCE DE FINANCEMENT[a]

(en milliers de USD)

	FIDA		Bénéficiaires		Gouvernement		Total				
	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Devise	Monnaie locale (hors taxes)	Droits et taxes
A. Génie civil	13 039	65.3	711	3.6	6 212	31.1	19 963	66.9	6 093	10 353	3 517
B. Véhicules et équipement											
1. Véhicules	330	65.1	-	-	177	34.9	506	1.7	274	78	154
2. Équipement	395	65.3	-	-	210	34.7	605	2.0	305	128	172
Sous-total	725	65.2	-	-	387	34.8	1 112	3.7	579	206	326
C. Ètudes et formation											
1. Études	716	83.0	-	-	147	17.0	862	2.9	172	543	147
2. Formation	585	83.0	-	-	120	17.0	705	2.4	139	445	120
Sous-total	1 301	83.0	-	-	266	17.0	1 567	5.3	312	989	266
D. Assistance technique	675	97.2	-	-	20	2.8	695	2.3	526	150	20
E. Contrats	1 099	81.7	5	0.3	242	18.0	1 346	4.5	202	902	242
F. Capitalisation	717	40.3	1 061	59.7	-	-	1 778	6.0	-	1 778	-
G. Fonctionnement											
1. Frais de personnel	-	-	218	10.5	1 854	89.5	2 072	6.9	-	1 955	117
2. Fonctionnement des véhicules et bureaux	-	-	-	-	852	100.0	852	2.9	340	342	170
3. Entretien des investissements	-	-	396	89.2	48	10.8	444	1.5	67	333	44
Sous-total	-	-	614	18.2	2 754	81.8	3 368	11.3	407	2 630	332
Total	17 556	58.9	2 391	8.0	9 882	33.1	29 830	100.0	8 118	17 008	4 703

[a] Toute discordance dans les totaux est due à l'arrondissement des chiffres.

TABLEAU 2 : CATÉGORIES DE DÉPENSES PAR COMPOSANTES – COÛTS TOTAUX
(en milliers de USD)

	Renforcement des capacités locales	Conservation des eaux et développement agricole			Petite et moyenne hydraulique et infrastructures socio-économiques		Systèmes financiers décentralisés/Micro-entreprise		Coordination et gestion du projet	Total
		Conservation des eaux et des sols	Appui au développement de la production végétale	Amélioration pastorale et développement de l'élevage	Petite et moyenne hydraulique	Infrastructures socio-économiques	Systèmes financiers décentralisés	Promotion de la micro-entreprise et de l'artisanat		
I. Coûts d'investissement										
A. Génie civil										
1. Aménagements hydroagricoles	-	-	-	-	5 439	-	-	-	-	5 439
2. Aménagements agricoles/CES	-	2 782	3 099	-	-	-	-	-	-	5 882
3. Aménagements pastoraux	-	-	-	3 256	-	-	-	-	-	3 256
4. Pistes	-	-	-	-	-	2 038	-	-	-	2 038
5. Adduction en eau potable	-	-	-	-	-	3 460	-	-	-	3 460
Sous-total	-	2 782	3 099	3 256	5 439	5 497	-	-	-	20 075
B. Véhicules	166	-	23	-	-	-	-	-	290	478
C. Équipement										
1. Équipement/matériel agricole	-	-	116	-	14	-	-	-	-	130
2. Équipement/matériel pour l'élevage	-	-	-	16	-	-	-	-	-	16
3. Équipement informatique	6	-	-	-	-	-	15	26	86	133
4. Matériel de bureau	33	-	-	-	-	-	-	-	104	137
5. Équipements divers	77	-	-	-	-	-	-	-	-	77
Sous-total	116	-	116	16	14	-	15	26	191	494
D. Études	-	-	54	179	196	283	-	37	114	862
E. Formation	52	5	183	27	141	170	6	107	14	705
F. Assistance technique										
1. Assistance technique internationale	178	-	-	-	-	-	107	193	108	586
2. Assistance technique nationale	24	-	-	-	-	-	68	-	18	109
Sous-total	202	-	-	-	-	-	175	193	125	695
G. Contrats	849	140	-	200	-	-	-	128	29	1 346
H. Capitalisation	-	-	-	-	-	-	1 728	50	-	1 778
Total : Coûts d'investissement	1 385	2 927	3 475	3 679	5 791	5 949	1 923	540	763	26 433
II. Coûts de fonctionnement										
A. Frais de personnel										
1. Salaires	415	-	179	448	-	-	-	-	939	1 982
2. Indemnités de déplacement	5	-	-	6	-	-	-	-	79	90
Sous-total	420	-	179	455	-	-	-	-	1 019	2 072
B. Fonctionnement										
1. Fonctionnement des véhicules	246	-	28	-	-	-	-	-	428	702
2. Frais de fonctionnement des bureaux	95	-	-	-	-	-	-	-	79	174
3. Frais de fonctionnement divers	-	-	-	-	-	-	-	-	4	4
Sous-total	341	-	28	-	-	-	-	-	511	881
C. Entretien des investissements	-	210	-	-	71	163	-	-	-	444
Coût total de fonctionnement	761	210	208	455	71	163	-	-	1 530	3 397
COÛT TOTAL DU PROJET	2 146	3 137	3 683	4 134	5 862	6 112	1 923	540	2 293	29 830
Taxes	343	520	625	653	1 048	1 097	18	55	344	4 703
Devises	574	888	1 065	1 057	1 718	1 868	115	236	597	8 118

APPENDIX VI

ORGANIGRAMME DU PROJET

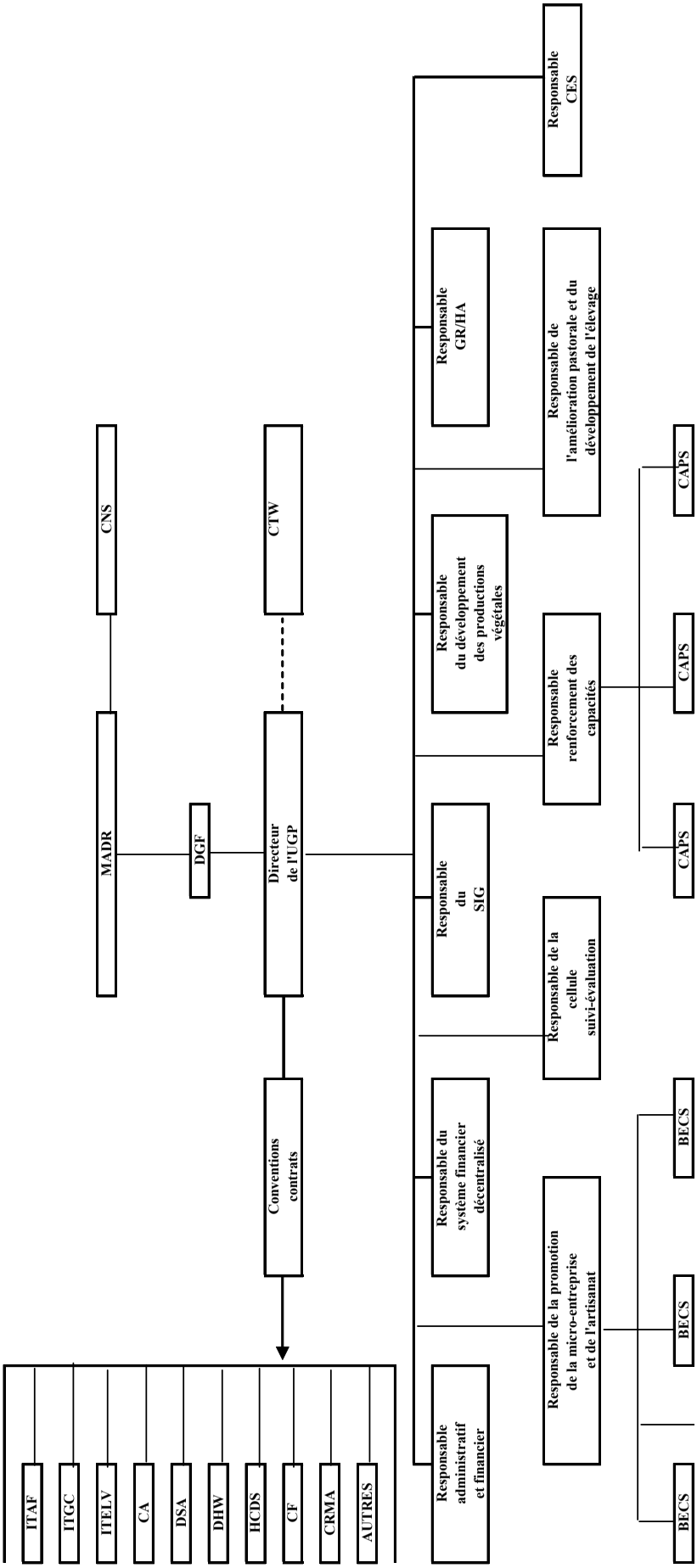

APPENDIX VII

ANALYSE ÉCONOMIQUE ET FINANCIÈRE

Analyse financière

1. Onze budgets de culture ont été élaborés pour mettre en évidence les différentes conditions de production dans la zone du projet. Ils concernent les céréales (blé et orge), l'arboriculture (olives et abricots) et le maraîchage (oignons et carottes).

2. Cinq modèles de ferme ont été élaborés pour représenter les différentes conditions agro-écologiques dans la zone du projet; ils ont été développés sur la base des résultats de l'ERP effectuée durant la mission de formulation. Ces modèles représentent les 5 300 exploitations ciblées par le projet, sur un total de 9 260 exploitations existantes (soit 57% du total). Les modèles 1 et 2 (très petites exploitations, de moins 5 ha) représentent environ 1 252 exploitations (24% du total); les modèles 3 et 4 (petites exploitations, de 5 à 10 ha) compteraient 1 577 exploitations (30% du total); tandis que la majeure partie des exploitations (46%) sont représentées par le modèle 5 (exploitations de montagne de 10 a 20 ha) qui compte 2 465 exploitations.

3. La variation des revenus nets des exploitations familiales de la situation sans projet à celle avec projet s'avère très positive. La marge des bénéfices pour chaque modèle de ferme est résumée dans le tableau ci-après qui présente les revenus par modèle pour l'année 7 et l'année 30. En septième année, la marge dans la situation avec projet varie d'environ 24 000 DA pour le modèle 1, à 230 000 DA pour le modèle 3. Ceci devrait inciter les agriculteurs à adopter les améliorations techniques envisagées.

TABLEAU 1: RÉSULTATS FINANCIERS DES MODÈLES DE FERME
(en milliers de DZD)

Modèle	Superficie (ha)		Nbre exploi-tations	Marge sans projet à 7 ans	Marge avec projet		Accroissement à 7 ans (%)
	Totale	Irriguée			à 7 ans	à 30 ans	
1. <5 ha, Bas piémont	2	0,3	626	16	24	73	50
2. <5 ha, Montagne	2,9	0,1	626	10	28	53	180
3. 5-10 ha, Bas piémont	5,1	0,7	788	138	230	287	66
4. 5-10 ha, Haut piémont	5,9	0,3	789	21	57	86	171
5. 10-20 ha, Montagne	12,2	0,4	2 465	90	185	216	106

4. Les micro-entreprises visées par le projet sont caractérisées par un personnel réduit (1 à 2 personnes), une mono-activité et un marché commercial peu étendu. La main d'œuvre est essentiellement féminine et les activités proposées pour les femmes permettent le travail au foyer. Des modèles d'activité ont été développés regroupant aussi bien des activités agricoles que des activités non-agricoles. Le projet prévoit, à titre indicatif, d'octroyer plus de 5 000 crédits (à travers les caisses mutuelles) pour la création des activités d'artisanat et de micro-entreprises. Les 28 modèles de micro-entreprises/artisanat (cf. DT7, Appendice 5), prévoient un montant d'investissements inférieur à 5 millions de DA (62 500 USD), mais qui pourraient générer des revenus additionnels nets par crédit (en année 7) assez élevé: par exemple, 15 300 DA/an pour la confection artisanale, 73 000 DA/an pour le tapis traditionnel et 624 000 DA/an pour l'huilerie.

5. En outre, le projet va donner la priorité à l'utilisation de la main d'œuvre locale afin d'injecter des revenus supplémentaires dans la zone. Les activités consommatrices de main d'œuvre seront les travaux de CES, les infrastructures socio-économiques et les aménagements sylvo-pastoraux. Ces

salaires vont contribuer à supporter les éventuelles baisses de revenus durant les premières années du projet à cause des modifications dans les systèmes de production.

Taux de rentabilité économique

6. L'analyse économique a été conduite sur une période de 30 ans et prend en considération les bénéfices liés à l'augmentation de la production agricole et fourragère et à la promotion des micro-entreprises et de l'artisanat. Un taux de change constant de 80 DA par USD a été adopté. Les prix et coûts financiers ont été transformés en prix et coûts économiques en procédant à la déduction des taxes et à des calculs de prix paritaires à l'importation. Par contre, les bénéfices économiques provenant des infrastructures socio-économiques (eau potable et pistes rurales), des actions d'alphabétisation pour les femmes, du renforcement des capacités locales, de l'amélioration du bilan nutritionnel due à l'accroissement de la production agricole, ainsi que les effets positifs sur l'environnement (arrêt de la dégradation des parcours et de l'érosion des sols) n'ont pas pu être quantifiés.

7. Le taux interne de rentabilité économique (TRE) serait de 14,4% en considérant l'ensemble des coûts du projet mais sans tenir compte des bénéfices liés aux micro-entreprises. Ce taux est supérieur au coût d'opportunité du capital (COC) de 12%. Il serait de 23,3% si on considérait ces derniers. Ces taux sont satisfaisants, d'autant plus que tous les bénéfices n'ont pas été quantifiés. Il s'agit principalement des bénéfices des pistes (désenclavement, circulation plus facile et moins coûteuse des facteurs de production, des produits, et de services), des bénéfices de la stabilisation des sols et de la lutte contre l'érosion, et de la réduction des coûts de transaction (coûts de l'information et de renforcement du pouvoir de négociation des producteurs, coûts de l'exécution des contrats formels et informels entre protagonistes).

8. L'analyse de sensibilité montre que le TRE n'est pas très sensible aux variations des coûts et des bénéfices. Même sans tenir compte des bénéfices liés aux micro-entreprises, si les coûts augmentaient de 20%, le TRE serait de 10,2%; en cas d'une forte baisse des bénéfices (-20%), le TRE serait de 9,3%; dans le cas d'un retard de 2 ans des bénéfices, le TRE serait encore de 10%. En tenant compte des bénéfices générés par les micro-entreprises, le TRE reste supérieur à 15% dans tous les cas testés. Les résultats de l'analyse de sensibilité sont résumés dans le tableau suivant :

TABLEAU 2: ANALYSE DE SENSIBILITÉ – VARIATIONS DU TAUX DE RENTABILITÉ ÉCONOMIQUE (en %)

Scénarios	Coûts de base	Variation des coûts		Variation des bénéfices			
		+ 10%	+ 20%	-10%	-20%	Retard de 1 an	Retard de 2 ans
Sans micro-entreprises	14,4	12,2	10,2	12	9,3	11,8	10
Avec micro-entreprises	23,3	20,9	18,7	20,6	17,7	18,9	16